

كانون الأول/ديسمبر 2015

انتخابات 2015، نهاية السلطوية التنافسية في مصر؟

دينا الخواجة*

سيتوقف التاريخ طويلاً أمام مسار ونتائج البرلمان المصري الجديد الذي سيبدأ في الانعقاد خلال أسبوعين، لأنه يعد بحق نقطة تحول حاسمة في تطور الحياة البرلمانية المصرية منذ تبنيتها مبدأ التعددية الحزبية في أواخر سبعينات القرن العشرين.

فلطالما مثلت المعارك البرلمانية الاختبار المركزي لتقييم شرعية وشعبية النظم السياسية علي الصعيدين الداخلي و الدولي ولطالما طالب المجتمع الدولي، ممثلاً في دول و منظمات دولية، باحترام التعددية و تشجيع الديمقراطية التمثيلية كأهم ركن في التحول الديمقراطي. وبغض النظر عن قيام الثورة المصرية وموجات الحشد الشعبي الذي تلتها وما أوضحتها من ضرورة بناء كيان تشريعي كفء وقادر علي مراقبة أداء الأجهزة التنفيذية في البلاد وتحديد تخصيصاً أكثر عدلاً للموارد المحدودة للدولة المصرية، سنظل نذكر كيف تم تجاوز سبعة وثلاثون عاماً من التباديل والتوافيق في صياغات قوانين الانتخاب البرلمانية وتعديلها بتأني و حذر وبدون خوض أي حوار مجتمعي لحسم معضلات ثابتة في قوانين البرلمان والانتخاب في غرف مغلقة، من ذلك تحية نظم القوائم النسبية والتمثيل الفردي وتطبيق نسب تمثيل للعمال والفلاحين من عدمه، وإدارة الشكل القانوني للتحالفات الانتخابية بين أحزاب متقاربة أو متنافرة أيديولوجياً. لذلك، ستبدو الانتخابات الأخيرة أقرب إلي روح انتخابات مجلس الأمة كما عرفتها مصر خلال عقدي الستينات والسبعينات حيث كان المرشحون يتبارون لمساندة الدولة وأهدافها وسياساتها في إطار الاتحاد الاشتراكي كمظلة وحيدة للعمل السياسي، أكثر من تنافسهم حول طرح برامج وتصورات مختلفة عن آليات مراقبة أداء السلطة التنفيذية واقتراح إصلاحات محددة فيما يتعلق بالسياسات والتشريعات.

ولربما وجد البعض -بعد سنوات أو عقود- في هذا البرلمان الجديد نفياً صريحاً لمبدأ التعددية الحزبية كأساس للتمثيل السياسي في السلطة التشريعية ولأهمية انعكاس هذه التعددية بشكل مباشر علي تقسيم مقاعد البرلمان بين أغلبية وأقلية أو أقلية وأقلية. لكنه من المؤكد ان هذا البرلمان سيظل لفترة رمزاً لسابقة فريدة في جر المرشحين الحزبيين الي الاكتفاء بالتنافس علي المقاعد الفردية واستئثار أهل الثقة من المقربين للسلطة بحق تشكيل قوائم كاملة تطرح نفسها كأغلبية محتملة بغض النظر عن أي انتماء أو تجانس حزبي و سياسي سابق أو حالي فما بينها.والي حين ندرك هذه اللحظة في المستقبل، غالباً سيستمر وصم هذا المجلس بأنه مجلس "ما قبل اللعبة" أو " التأسيس " لجمهورية جديدة كما يقول الفرنسيون، أو مجرد انتخابات "للتسخين" كما نقول باللغة العامية ليتم أثناء ذلك فرز العناصر المؤهلة لمساندة النظام السياسي الجديد بكفاءة من تلك التي يمكن أن تشكل عبئاً عليه في المستقبل. فعلي الرغم من انقضاء عامين علي مصر بدون برلمان، فقد تم طرح قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر ومراحل الانتخابات واعتماد مبدأ القوائم المطلقة عبر خطوات متتالية بهدف التوصل عبر التجريب ووضع "الكل ضد الكل" في المنافسة والتصفية - إلي تشكيل أغلبية جديدة فائزة وقادرة علي القيام بما كان يقوم به

الحزب الوطني من وساطة وضبط بين السلطة و الجماهير، ناهيك طبعاً عم إعادة ترتيب القوة النسبية للتكتلات الباقية والتي شاركت في الانتخابات.

وإذا ما انتقلنا من القواعد المنظمة لهذه الانتخابات الي العملية الانتخابية في حد ذاتها سنكتشف تحولات لا تقل أهمية وتعبيراً عن أن عصر برلماني كامل قد ولي ليبدأ عصراً جديداً بقواعد جديدة. ويعد الأقول النسبي للإسلام السياسي ممثلاً في حزب النور من أهم معالم الجدة في هذه الانتخابات، يلي ذلك تمكن المال السياسي من التغلب علي نفوذ العصبية المحلية المعتادة بل وسحقها بصراحة في الكثير من الدوائر معلناً بذلك نموذج جديد للنائب الممول بدلاً من نائب الخدمات و ما قد يترتب علي ذلك من إعادة تعريف الوظيفة السياسية للبرلمان، ليس كمورد و إنما كساحة للتباري بالنفوذ المالي بين النواب. يضاف إلي ذلك ظهور نسبة لا بأس بها من أركان الدولة المصرية من قضاة ومستشارين وضباط سابقين ضمن المرشحين، بل وعلي رأس القوائم ذات الشأن. ولا يقل أهمية هنا البروز غير المتوقع لكتلة "مستقبل وطن" والمفترض تعبيرها عن ثقل الشباب في السلطة التشريعية الجديدة، من خلال مجموعات غير معروفة مطلقاً من الكوادر الشابة بشكل يذكرنا بتراث منظمة الشباب وأليات التجنيد والتصعيد التي اشتهرت بها. ويستحق كل ملح من هذه الملامح الأربعة مقالاً منفرداً بعد بدء عمل البرلمان.

علي مستوي ثالث، غالباً سيميز هذا البرلمان عما سبقه بكثرة "النقاط الرمادية" والتي تم أو سيتم حسمها بشكل يدعم نفوذ الرئاسة علي البرلمان الوليد. من ذلك، إمكانية التحالف بين نواب المقاعد الفردية من عدمه لتشكيل كتلة معارضة نيابية، أو إمكانية اختيار رئيساً للبرلمان من بين الأعضاء المعينين أو صلاحية لجنة الانتخابات في الغاء انتخاب نائب استناداً للشكاوي المقدمة من مرشحين آخرين ضده، أو قدرة البرلمان علي تحديد أجندة تشريعية تخالف - ولو قليلاً- ما تم إصداره من مهام عاجلة للبرلمان بعد أكثر من عامين من غياب أي سلطة تشريعية منتخبة؟

ويتضح من هذه الملاحظات السريعة غلبة منطق القطيعة الصريحة علي منهج الاستمرار فيما يتعلق بتراث التعددية البرلمانية المصرية. من المؤكد أن هذه التعددية كانت مقيدة بل وشكلية في العديد من الانتخابات السابقة وأنها تراوحت صعوداً وهبوطاً علي مدار أربعة عقود، لكن من المؤكد أيضاً أنها كانت أهم أسس شرعية النظام السياسي في مواجهة جمهوره وبالذات في مواجهة النظام الدولي والذي جعل من التعددية السياسية أهم مؤشرات الإصلاح الديمقراطي منذ مطلع الثمانينات و كذلك أحد شروط المقبولية السياسية للنظم السياسية الجديدة بالدعم المالي و السياسي في العالم بأكمله.

أن نظرة سريعة علي الإعلام المصري أو علي نسب الامتناع عن التصويت أو علي التقارير المرحلية للمراقبين الدوليين القليلين في هذه الانتخابات تؤكد اكتفاء كل هؤلاء بإجراء الانتخابات كمؤشر إيجابي " وكافي في حد ذاته كبرهان" علي التزام النظام المصري بالتحول الديمقراطي، كما يوضح عدم تأفف الجمهور أو المراقبين كالعادة من مظاهر الرشوة وانتشار الوسطاء لجمع الأصوات للحكم سلبياً علي هذه الانتخابات، أن معظم الأطراف باتت تهتم أولاً بوجود برلمان بغض النظر عما سيلعبه من أدوار تشريعية.

بمعني آخر، يعكس كل من عدم اكرثات المواطنين ورضا المنظمات الدولية بالحد الأدنى، تبلور قاعدة جديدة مفادها ان السلطويات التنافسية - بمعني النظم السلطوية التي تسمح بحد أدني من الممارسات التعددية ومن الالتزام بها قانونياً عند هندسة المؤسسات التشريعية - لم تعد شرطاً ضرورياً للفوز بالقبول الشعبي والرضاء للدولي عن النظم السياسية الرافعة لشعارات التحول الديمقراطي. أن الانتخابات المصرية الأخيرة تؤكد بلا شك أن مجرد الاستيفاء الشكلي لهذه المؤسسات بات كافيّاً في إطار

تغير الأولويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويبقى هنا السؤال: هل يمكننا اعتبار هذا القبول بالقليل بمثابة قاعدة جديدة في تعامل كل من الناخبين والنظام الدولي مع التغيرات التي تفرضها الجمهورية الجديدة أم ان ذلك لا يعدو أن يكون تغاضي شعبي ودولي "مؤقت" في سياق إدارة الأزمة الأهم، وهي الحرب علي الإرهاب؟

عن الكاتب

دينا الخواجة مديرة برامج في مبادرة الإصلاح العربي وأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، تعمل حالياً مديرة لبرنامج الحركات الاجتماعية وبرنامج دعم البحث العربي في مبادرة الإصلاح العربي. حصلت على الدكتوراه في الاجتماع السياسي من معهد الدراسات السياسية بباريس علم 1993 وسبق لها العمل في العديد من المؤسسات البحثية مثل مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية في مصر CEDEJ. وشغلت منصب مديرة برنامج التعليم العالي بالمكتب الإقليمي لشمال أفريقيا و الشرق الأوسط بمؤسسة فورد و مديرة المكتب العربي الإقليمي لمؤسسة المجتمع المفتوح "Open Society". كما شاركت في كتابة تقرير برنامج منظمة الأمم المتحدة الإقليمي للتنمية البشرية بالمنطقة العربية عام 2003 عن المعرفة و لها أكثر من ٥٠ مقال في العديد من الصحف والمجلات العلمية عن الاقباط، حرية التعبير، وحركات حقوق الإنسان المصرية ووسائل الإعلام العربية.

عن مبادرة الإصلاح العربي

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 كشبكة مستقلة من مراكز ومعاهد بحثية عربية وأوروبية وأمريكية. ورسخت المبادرة منذ تأسيسها انطباعاً قوياً في الأوساط البحثية ودوائر صنع القرار باعتبارها منتجة للمعرفة، من خلال الأبحاث، وبناء مجموعات عمل في دول مختلفة، وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتقاسمون الرؤى الإصلاحية.



مبادرة الإصلاح العربي، كانون الأول/ديسمبر 2015

© 2015 من مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي. الرخصة الكاملة متاحة على الرابط التالي

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/>

contact@arab-reform.net